الدكتور محمد حزيط

أستاذ التعليم العالي بجامعة البليدة 2

آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريع الجزائري

الطبعة الأولى 2023

دار بلقيس
دار البيضاء - الجزائر

Scanné avec CamScanner

المقدمة 3
الفصل الأول: دور الهيئات الوطنية والتدابير الوقائية في مكافحة الفساد 22
المبحث الأول: التدابير الوقائية لمكافحة الفساد في القطاع العام 23
المطلب الأول: التدابير الوقائية المتعلقة بالتوظيف في القطاع العمومي وتسيير الحياة المهنية للموظفين 23
المطلب الثاني: التصريح بالممتلكات كتدبير وقائي لحماية المال العام من الفساد 29
المطلب الثالث: التدابير الوقائية من جرائم الفساد في مجال الصفقات العمومية 37
المبحث الثاني: الهيئات الوطنية المتخصصة في الوقاية من الفساد ومكافحته 52
المطلب الأول: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته 53
المطلب الثاني: الديوان المركزي لقمع الفساد 65
المطلب الثالث: خلية معالجة الاستعلام المالي 72
الفصل الثاني: الأحكام الجزائية المتعلقة بجرائم الفساد في القانون الجزائري 81
المبحث الأول: الركن المفترض المشترك لجرائم الفساد 82
المطلب الأول: الأشخاص الشاغلين المناصب التنفيذية والإدارية والقضائية 85
المطلب الثاني: ذو الوكالة النيابية 89
المطلب الثالث: من يتولون وظيفة أو وكالة في هيئة أو مؤسسة عمومية أو في مؤسسة تقدم خدمة عمومية 90
المطلب الرابع: من في حكم الموظف طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما 91
المبحث الثاني: اختلاس الممتلكات واستعمالها غير الشرعي أو الإضرار بها 93
المطلب الأول: جريمة اختلاس الممتلكات من قبل الموظف العمومي أو استعمالها على نحو غير الشرعي 93
المطلب الثاني: جريمة الإهمال الواضح المتسبب في الإضرار بالممتلكات 101
المطلب الثالث: جريمة اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص 104
المبحث الثالث: الرشوة وما في حكمها 107
المطلب الأول: جريمة الرشوة 110
المطلب الثاني: جريمة استغلال النفوذ 125
المطلب الثالث: جريمة تلقي الهدايا 131
المطلب الرابع: جريمة الإثراء غير المشروع 134

Scanné avec CamScanner

المطلب الخامس: جريمة إساءة استغلال الوظيفة 136
المطلب السادس: جريمة الغدر 139
المطلب السابع: جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية 141
المطلب الثامن: جريمة الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم 145
المبحث الرابع: الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية 148
المطلب الأول: جريمة منح امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية 148
المطلب الثاني: جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة 156
المطلب الثالث: جريمة الرشوة في مجال الصفقات العمومية أو قبض العمولات من الصفقات العمومية 159
المبحث الرابع: صور أخرى لجرائم الفساد 161
المطلب الأول: جريمة تبييض عائدات الفساد وإخفاؤها 161
المطلب الثاني: عدم التصريح بالممتلكات أو التصريح الكاذب بالممتلكات 167
المطلب الثالث: جريمة تعارض المصالح 170
المطلب الرابع: التمويل الخفي للأحزاب السياسية 172
المطلب الخامس: جرائم عرقلة البحث عن الحقيقة 174
الفصل الثالث: القواعد الإجرائية الخاصة بالتحري والمتابعة في جرائم الفساد 181
المبحث الأول: الإجراءات الخاصة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية 183
المطلب الأول: سلطة وكيل الجمهورية في إصدار الأمر بالمنع من مغادرة التراب الوطني إلى غاية الانتهاء من التحريات الأولية 185
المطلب الثاني: سلطة تمديد التوقيف للنظر ثلاث(3) مرات في جرائم الفساد 188
المطلب الثالث: إمكانية اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة عندما تتعلق التحريات الأولية بجرائم الفساد 188
المطلب الرابع: إمكانية إجراء التفتيش من غير التقيد بالميقات القانوني 192
المطلب السادس: سلطة القطب الجزائي الاقتصادي والمالي ذو الاختصاص الوطني للبحث والتحري والمتابعة والتحقيق والحكم في الجرائم الاقتصادية والمالية الأكثر تعقيدا 194
المطلب السابع: إجراءات المتابعة الخاصة بمتابعة بعض الفئات من الموظفين 196
المطلب الثامن: الإجراءات الخاصة بمتابعة الأشخاص المعنوية عن جرائم الفساد 199
المبحث الثاني: الإجراءات الخاصة المنصوص عليها في القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته 205
المطلب الأول: إمكانية خضوع جرائم الفساد لاختصاص الأقطاب الجزائية المتخصصة 206

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني:الاختصاص المحلي لضباط الشرطة القضائية..... 207
المطلب الثالث:خضوع تقادم الدعوى العمومية الى مدد خاصة في جرائم الفساد..... 207
المطلب الرابع:إمكانية اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة..... 209
المطلب الخامس:إمكانية اللجوء إلى تجميد أو حجز العائدات والأموال غير المشروعة الناتجة عن ارتكاب جريمة من جرائم الفساد..... 210
المطلب السادس:إمكانية اللجوء إلى التعاون القضائي الدولي واسترداد الموجودات..... 211
الفصل الرابع: التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الفساد..... 213
المبحث الأول:ماهية التعاون القضائي الدولي..... 215
المطلب الأول:مفهوم التعاون القضائي الدولي..... 216
المطلب الثاني:مبررات التعاون الدولي القضائي ومصادره في مجال مكافحة الفساد..... 218
المبحث الثاني:مظاهر التعاون القضائي الدولي لمكافحة الفساد في القانون الجزائري..... 223
المطلب الأول:الإنابة القضائية الدولية..... 224
المطلب الثاني:تسليم المجرمين..... 231
المطلب الثالث:التعاون القضائي الدولي في مجال تجميد وحجز واسترداد الممتلكات..... 240
قائمة المراجع..... 249

Scanné avec CamScanner

كلمة عن المؤلف

الأستاذ الدكتور محمد حزيط أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة البليدة 2، حاصل على دبلوم المعهد الوطني للقضاء الدفعة الثانية لسنة 1993 وشهادة الماجستير سنة 2003 والدكتوراه في القانون سنة 2012. كان قد مارس مهنة القضاء كقاضي النيابة فقاضي التحقيق من سنة 1993 إلى 2005، قبل التحاقه بمهنة التدريس بجامعة البليدة سنة 2005. صدر له عدد من المؤلفات والمقالات العلمية في المجال القانوني.

كلمة عن الكتاب

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان بدرجات متباينة، بين من تفشت فيها بشكل رهيب معطلة به كل محاولات التنمية، وبين مَن كرست ما يلزم من آليات للوقاية منها وردعها مما مكنها من تطويقها إلى حد بعيد متجبنة معه آثارها المدمرة. وقد كان المشرع الجزائري نص على صور من جرائم الفساد في قانون العقوبات عند صدوره في سنة 1966، لكنه عند مصادقة الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 في 19 أفريل 2004، قام بتكييف تشريعه الداخلي بما يتوافق وهذه الاتفاقية، فأصدر في سنة 2006 قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته هو القانون رقم 06_01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، الذي نص فيه على صور جديدة ومستحدثة لجرائم الفساد، إلى جانب جرائم الفساد التقليدية.

كما نص فيه على عدد من التدابير الوقائية لمواجهة ظاهرة الفساد في القطاع العمومي، منها واجب التصريح بالممتلكات، وعلى إنشاء هيئات مستقلة للتصدي للفساد وهي: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي حلت محلها السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والديوان المركزي لقمع الفساد.

واعتبارا لما تتميز به جرائم الفساد من طابع سري ومعقد وما قد يترتب عنها من إمكانية تهريب العائدات الإجرامية إلى الخارج، فقد نص فيه المشرع أيضا على عدد من الإجراءات الخاصة بالتحري والمتابعة بما فيها تجميد وحجز ومصادرة العائدة غير المشروعة الناتجة عن إحدى جرائم الفساد، إلى جانب الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي واسترداد الموجودات.

ISBN : 978 9947 33 211 5

9 78 9947 332115

Scanné avec CamScanner